

لحم ولو قلت هذا زيد فامدودن ام عرضة ولا يتبع لما سيجي
ولهذا ايضا قيم هذا زيد اضربت لان الفعل كسند ع حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هذا لطلب حصول الحاصل وهو محال
وانما لم يتبع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل المحذوران
يكون التقديم لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الطرادون هل زيد
ضربة فانه لا يقع جواز تقدير الفسر قبل زيد اي هل ضرب
زيد ضربة وجعل السكاكي قيم هذا رجل عرف لذلك ان التقدير
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مقدم من
الاصل عرف رجل على ان رجلا يرد من الضمير وعرف فم تقدم للتخصيص
ويؤثره اي السكاكي ان لا يقع هذا زيد عرف لان تقدير المظهر
العرف ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل مع انه صريح باجاء النجاة وفيه نظر لان ما ذكره هو
اللزوم ممنوع لجواز ان يقع له لمة اخرى وعلا بغيره ان زيد
السكاكي فيجوز ان يقع هذا رجل عرف وهذا زيد عرف بان هذا
بعض قدوة الاصل واصلا هذا وتركا الهمزة قبل الكثرة و
وقوعها في الاستفهام فاقويت هي مع الهمزة تظلمت على
في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك اما هي بمعنى هذا
وانما لا يقع هذا زيد قائم الا اذا الازر الفملا في حرمها
ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا الازر الفملا في حرمها
العهد

فان قيل قد قيل ان السكاكي قد عرفت ان هذا زيد عرف لان تقدير المظهر
العرف ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل مع انه صريح باجاء النجاة وفيه نظر لان ما ذكره هو
اللزوم ممنوع لجواز ان يقع له لمة اخرى وعلا بغيره ان زيد
السكاكي فيجوز ان يقع هذا رجل عرف وهذا زيد عرف بان هذا
بعض قدوة الاصل واصلا هذا وتركا الهمزة قبل الكثرة و
وقوعها في الاستفهام فاقويت هي مع الهمزة تظلمت على
في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك اما هي بمعنى هذا
وانما لا يقع هذا زيد قائم الا اذا الازر الفملا في حرمها
ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا الازر الفملا في حرمها
العهد

العهد وخذت الا الاف الما لوف فله ترضى بافتراق الهم بينهما وهم
اي هل تحصر المضارع بالاستقبال كما لو منع كاليين سوف
فلا يصح هذا ترضى زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال
كما يفرع من قوله وهو اخوك كما يقع اقرب زيدا
وهو اخوك قصد الانكار للفعل الوقوع في الحال
بغير انه لا سفر ان يكون ذلك لان هذا تحصر المضارع بالاستقبال
فلا يصلح انكار الفعل الوقوع في الحال بخلاف الهمزة وتولنا
وان يكون الضرب واقعا في الحال لعل ان هذا الامتناع جاز
في كل ما يوجد فيه قرينة على ان مراد انكار الفعل الوقوع
في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حاله او لا فتولنا
ان يكون كلام الله ما لا تعلون وتوكله اوتوذي اياك و
والقسم الامير ولا يصح وقوعه هل في هذه الواجبه ومن
العي ايت ما وقع لبعضهم في شرح المواضع من ان هذا الامتناع
يستلزم فعل المستقبل لا يجوز تعييده بالحال والحال في
وتعريف ان هذا قرينة بما مر به انه لا ينقل عن احد من النجاة
اجتماع مثل سيجي زيد كما وسافر زيد وهو يبي يوي
الامر كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين
وانما يفرع لهم ليوم تشخص فيه الابصار مرطعين وفي
الحق يستجاسر على اعقاب البسف جالبا في حرمها
العهد

فان قيل قد قيل ان السكاكي قد عرفت ان هذا زيد عرف لان تقدير المظهر
العرف ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل مع انه صريح باجاء النجاة وفيه نظر لان ما ذكره هو
اللزوم ممنوع لجواز ان يقع له لمة اخرى وعلا بغيره ان زيد
السكاكي فيجوز ان يقع هذا رجل عرف وهذا زيد عرف بان هذا
بعض قدوة الاصل واصلا هذا وتركا الهمزة قبل الكثرة و
وقوعها في الاستفهام فاقويت هي مع الهمزة تظلمت على
في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك اما هي بمعنى هذا
وانما لا يقع هذا زيد قائم الا اذا الازر الفملا في حرمها
ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا الازر الفملا في حرمها
العهد